

## الملخص التنفيذي

يهدف برنامج تطوير الأمن المائي لسلطة المياه الفلسطينية إلى تحسين كفاءة قطاع المياه وأمن المياه في فلسطين من خلال مجموعة من التدابير والتدخلات. ويتكون البرنامج من المكونات التالية:

**المكون 1** "تعزيز إطار السياسات والقدرات المؤسسية لقطاع المياه على المستوى الوطني"؛ يدعم المستوى الوطني لتحسين بيئة الأعمال في قطاع المياه.

**المكون 2** "تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة"؛ سوف يدعم تحسين كفاءة نظام المياه والقدرة المؤسسية لتكون قادرة على الامتثال لإمدادات المياه الحالية والمستقبلية واستراتيجية الاستثمار المقترحة.

**المكون 3** "إدارة خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية" المرتبط ببرنامج الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية الذي سيتم تنفيذه في الضفة الغربية.

ومن بين المكونات الثلاثة، يرحب أن يكون للمكونين 2 و3 آثار بيئية واجتماعية، وسيتم تناولها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

## أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يهدف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى تحسين عملية صنع القرار وضمان التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة والتدخلات لبرنامج تطوير الأمن المائي. أما بالنسبة للأهداف المحددة فتتمثل في:

- تحديد السياسات البيئية المحتملة والإطار القانوني والمؤسسي المتعلقة ببرنامج الأمن المائي ومشاريع البنية التحتية التي قد تضيف إلى مخاطر المشاريع وتتطوي على آثار تراكمية؛
- وضع توجيهات ومنهجيات واضحة للفحص البيئي والاجتماعي للمشاريع وتحديد نطاقها في إطار برنامج الأمن المائي؛
- تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشاريع سواء كانت إيجابية أو سلبية، واقتراح إجراءات تخفيفية من شأنها أن تعالج الآثار السلبية بفعالية؛
- توجيه إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية محددة الموقع، والتي ستكون مطلوبة لأي مشروع فرعي يؤثر سياسة البنك الدولي التشغيلية 4.01، وذلك وفقا للتشريعات المحلية ذات الصلة.

## مبررات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

ينطبق هذا الإطار على جميع المشاريع الفرعية وغيرها من الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار برنامج الأمن المائي. كما يوفر إطارا لتحديد الآثار العامة لمساعدة منفيذ المشاريع على فحصها ووضع تدابير وإجراءات لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية السلبية. وأثناء تطبيق المشاريع، فإن المعلومات المحددة عن مواقع المشاريع، الأراضي المتأثرة، السمات البيولوجية والفيزيائية، وما إلى ذلك، من شأنها إثارة إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بموقع المشروع الفرعي (المشاريع ذات التصنيف البيئي ب و ج)، وفي حالات خاصة (مشاريع أ)، إضافة إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدد للمشروع الفرعي.

ويسترشد هذا الإطار بالنصوص التنظيمية والقانونية الفلسطينية المطبقة في قطاعي البيئة والمياه، فضلا عن سياسات البنك الدولي الوقائية المتعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية. وبناء على ذلك، فإن برنامج الأمن المائي سيعمل على تمويل المشاريع التي تقع ضمن التصنيف البيئي "ب" و "ج"؛ كون آثارها البيئية السلبية المحتملة ليست كبيرة ولا ذات أهمية حاسمة مثل الآثار المترتبة على المشاريع "أ". وينظر البرنامج أيضا في تمويل المشاريع المدرجة تحت التصنيف "أ" الخاضعة للتقييم البيئي ونتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.

## الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

إن تنفيذ برنامج الأمن المائي يقع على عاتق سلطة المياه الفلسطينية. وستقوم وحدة تنسيق البرنامج بتعيين موظف بيئي واجتماعي يتولى مسؤولية الإشراف على تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وستتضمن مسؤوليات هذا الموظف التنسيق مع سلطة جودة البيئة لمراقبة امتثال مزودي خدمات المياه والصرف الصحي؛ بما في ذلك البلديات، وحدات الحكم المحلي، مصالح المياه، وكذلك المقاولين، لقانون البيئة الفلسطيني، وسياسة التقييم البيئي الفلسطينية، وهذا الإطار البيئي والاجتماعي.

## فحص المخاطر البيئية والاجتماعية

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عملية فرز للمشاريع الفرعية؛ وذلك ل: (1) تحديد الإجراء المحدد الواجب اتباعه في طلبات الموافقة البيئية لسلطة جودة البيئة؛ (2) تحديد الآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة؛ (3) تحديد الفئة البيئية المناسبة، وفقا لسياسة البنك الدولي التشغيلية 4.01؛ (4) مراجعة واعتماد المشاريع؛ و(5) تحديد تدابير مؤشرات التخفيف والرصد. يشار إلى أن الفصل 5.3 من هذا الإطار يتضمن قوائم الفحص البيئي والاجتماعي.

وفي المقام الأول، ترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية لمشاريع المياه والصرف الصحي المحتملة بالضوضاء، تلوث الهواء، اضطراب حركة المرور، قطع إمدادات المياه، وما إلى ذلك. ومن المحتمل أن تصبح هذه الآثار مصدرا للشكوى؛ خاصة مع انقطاع بعض الخدمات أثناء مرحلة البناء والتنفيذ للمشاريع.

ويعرض الجدول (1) بعض الآثار المحتملة وتدابير التخفيف المقترحة، حيث ورد تفصيل ذلك في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

## الرصد البيئي والاجتماعي

من الضروري تنفيذ برامج الرصد البيئي والاجتماعي لمعالجة جميع الأنشطة التي يحتمل أن ينتج عنها آثار كبيرة على البيئة أثناء عمليات التشغيل الاعتيادية والظروف المضطربة. وينبغي أن تستند أنشطة الرصد البيئي إلى المؤشرات المباشرة أو غير المباشرة للانبعاثات، النفايات السائلة، واستخدام الموارد، التي تنطبق على المشاريع ضمن برنامج الأمن المائي.

يجب أن يكون عدد مرات وفترات الرصد كافيا لتوفير بيانات تمثيلية للمعاملات التي يجري رصدها. وينبغي أن يتولى عملية الرصد أفراد مدربون، يتبعون إجراءات الرصد وحفظ السجلات، ويستخدمون معدات تمت معايرتها وصيانتها بشكل صحيح. كما يجب تحليل بيانات الرصد ومراجعتها على فترات منتظمة ومقارنتها بمعايير التشغيل؛ ما يمكن من اتخاذ أية إجراءات تصحيحية ضرورية.

**جدول (1): الآثار المحتملة والتدابير المقترحة للتخفيف من آثار المشاريع الفرعية**

العنصر البيئي	التأثير المحتمل	الإجراءات التخفيفية
الضجيج	الضجيج/ الاهتزازات الناتجة عن أعمال البناء تؤثر مؤقتا على المستقبلات الحساسة أثناء أعمال التركيب. ويرتبط المصدر الرئيسي للضوضاء أثناء مرحلة التشغيل بمحطات ضخ المياه والمياه العادمة.	<ul style="list-style-type: none"><li>• إبلاغ الجوار بجداول العمل، والعمل فقط خلال فترة النهار؛</li><li>• أن تكون ساعات العمل متوافقة مع قانون العمل الفلسطيني؛</li><li>• استخدام دروع إخماد الضجيج وكاتم للصوت، وكذلك إبعاد مصادر توليد الضوضاء عن المستقبلات السكنية أو غيرها من المستقبلات الحساسة لتلبية مستويات انبعاثات الضوضاء المنصوص عليها في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمبادئ التوجيهية للصحة البيئية والسلامة (EHS).</li></ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● نقل أكوام الأترربة (مخلفات البناء) يوميا في شاحنات مغطاة؛</li> <li>● استخدام الحفريات الميكانيكية حيثما أمكن؛</li> <li>● استخدام أفضل الممارسات في مجال البناء، رش الماء ووضع السياج المناسب للحد من انتشار الغبار خارج منطقة العمل.</li> </ul>	<p>الغبار بسبب أعمال البناء، وإعادة التأهيل، وتحميل وتنزيل المواد من وإلى الموقع.</p> <p>ملوثات الهواء والانبعاثات الناتجة مؤقتا أثناء أعمال الإنشاء/ إعادة التأهيل.</p>	<p>جودة الهواء</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الصيانة المناسبة والدورية للمركبات وآليات البناء والامتثال لمعايير الانبعاثات ذات الصلة؛</li> <li>● عدم تجاوز المركبات المحمولة المسموح بها؛ لتقليل انبعاثات العوادم؛</li> <li>● ضمان استخدام معدات بناء ميكانيكية بحالة جيدة.</li> </ul>	<p>تولد روائح محدودة أثناء الإنشاء من معدات البناء والمركبات.</p>	
<p>تطبيق الممارسات الهندسية المناسبة خلال مد الأنابيب وأعمال البناء.</p>	<p>بما أن خطوط الأنابيب ستكون مدفونة، فإن استخدام الأراضي حيث ستوضع الأنابيب لن يتأثر إلا بشكل مؤقت.</p>	<p>التخطيط واستخدام الأراضي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استملاك الأراضي، لأي من مشاريع البنية التحتية، استنادا إلى مبادئ إطار سياسة إعادة التوطين وبعد إعداد خطط محددة الموقع لإعادة التوطين؛</li> <li>● شراء البلدية المستهدفة للأراضي من أصحاب الحاليين للعقارات بالقيمة السوقية العادلة؛ وسيتعين تعويض المالكين عن التأثير على سبل العيش عند قيمة الاستبدال وبسعر السوق الحالي؛ وذلك وفقا لسياسة إعادة التوطين التي تم إعدادها لذات المشروع؛</li> <li>● تعويض الأشخاص المتضررين عن أراضيهم وفقا لإطار سياسة إعادة التوطين وحسب الاقتضاء.</li> </ul>	<p>استملاك أراضي لبناء خزانات مياه.</p> <p>التأثير على سبل العيش والممتلكات الاجتماعية.</p> <p>ستكون هناك حاجة إلى أراضي في حال وضع الأنابيب فوق سطح الأرض.</p>	<p>الممتلكات والتأثير على سبل العيش</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التوعية المجتمعية، إيجاد طرق بديلة تسهل الوصول إلى الأماكن المقصودة، واحتواء عقود المقاولين على متطلبات صارمة بخصوص العمال.</li> </ul>	<p>فقدان الدخل أثناء فترة البناء، القيود المفروضة على الوصول إلى المنازل والأعمال أثناء البناء، اضطرابات في الخدمات (مثل الكهرباء والمياه، الخ) أثناء البناء. متابعة العمل في المنطقة، بسبب اضطرابات في الأحياء المجاورة.</p>	<p>الآثار الاجتماعية الأخرى؛ مثل تقييد الوصول إلى الأعمال/ أماكن الإقامة خلال أعمال البناء، وتدفق العمال إلى الموقع</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتمالية وجود قيود على الوصول أثناء أعمال البناء هي محلية ومؤقتة. وعلى المقاول القيام بإخطار المجاورين للموقع قبل أسبوع واحد على الأقل من الموعد المحدد للعمل وكذلك إعلامهم عن مدة أعمال</li> </ul>	<p>ستؤدي أعمال البناء/ إعادة التأهيل إلى تعطيل أنماط حركة المرور مؤقتا؛ وذلك بالقرب من مرافق المشاريع الفرعية، فضلا عن تعطيل الأعمال التجارية أو الزراعة، وما إلى ذلك.</p>	<p>البنية التحتية والخدمات العامة</p>

<p>الإشياء؛</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• على المقاول التنسيق مع الإطفائية، الشرطة والمستشفيات لضمان استمرار وسهولة الوصول في حال تطلب ذلك؛</li> <li>• تعويض الأشخاص المتضررين عن المدة التي لا يستطيعون فيها العمل على أراضيهم أو مواصلة أعمالهم؛</li> <li>• حسب الاقتضاء، إجراء أعمال بحث وتفتيش عن المرافق تحت الأرض قبل مباشرة أعمال البناء؛</li> <li>• إبلاغ المواطنين والشركات والمرافق العامة بالجدول الزمني لقطع إمدادات المياه؛</li> <li>• تزويد مقدمي خدمات الطوارئ بأسماء جهات الاتصال، ومواقع العمل وما إلى ذلك.</li> </ul>	<p>سيؤدي تنفيذ المشاريع الفرعية المقترحة إلى تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية المستهدفة.</p> <p>تأثيرات مؤقتة على الخدمات والمرافق أثناء أعمال البناء والإنشاء مثل انقطاع خدمة إمداد المياه أثناء تركيب خطوط الصرف الصحي.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نقل مخلفات البناء غير القابلة للاستخدام وإزالتها والتخلص منها في مكب معتمد بالتنسيق مع هيئة الحكم المحلي المستهدفة؛</li> <li>• تخزين الأكوام القابلة لإعادة الاستخدام من المواد الناتجة من أعمال الحفريات بشكل صحيح لإعادة تعبئتها بعد تركيب خطوط الأنابيب.</li> </ul>	<p>سوء الإدارة وتراكم مخلفات البناء قد يسبب تجميع المياه والفيضانات، فضلا عن التأثير البصري المزعج.</p>	<p>النفائيات الصلبة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التزام المقاول بقواعد الصحة والسلامة وقانون العمل؛</li> <li>• إعداد المقاول لخطة مسبقة ومناسبة للاستجابة للطوارئ، وذلك بالتنسيق وموافقة سلطة المياه الفلسطينية ووحدة تنسيق برنامج الأمن المائي؛</li> <li>• توفير معدات الإسعافات الأولية في الموقع؛</li> <li>• توفير إشارات ولوحات إرشادية وتوعوية من قبل المقاول؛</li> <li>• حملات التوعية العامة.</li> </ul>	<p>مستوى متوسط من المخاطر على عمال البناء.</p> <p>المخاطر الصحية المحتملة على السكان المجاورين أثناء البناء، مثل الحوادث في مواقع الحفر.</p> <p>تنفيذ المشاريع المقترحة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الحالية والمستقبلية في المجتمعات المحلية المستهدفة فيما يتعلق بالصحة العامة.</p>	<p>السلامة العامة والصحة المهنية</p>
<p>على المقاول أن يراقب بشكل مستمر أي أدلة أثرية كشفت أثناء البناء، ويطلب منه أن يبلغ فوراً سلطة جودة البيئة ووزارة السياحة والآثار لاتخاذ إجراءات الحماية المناسبة.</p>	<p>احتمالية الكشف عن المواقع الأثرية خلال أنشطة البناء.</p>	<p>التراث التاريخي والثقافي</p>
<p>الأخذ بعين الاعتبار التصور العام حول القضايا الجمالية من خلال التشاور مع المجتمع المحلي قبل تحديد مواقع خزانات المياه الجديدة.</p>	<p>تعتمد التأثيرات البصرية على تصور المجتمع المحلي وكذلك القيمة الجمالية المخصصة للمشهد. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون التأثيرات البصرية لخزانات المياه الجديدة كبيرة وقد تكون مهمة.</p>	<p>الجانب البصري والقيم الجمالية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدريب العمال المحليين؛</li> <li>• استخدام العمالة المحلية.</li> </ul>	<p>فرص العمل المؤقتة.</p>	<p>الجانب الاقتصادي والاجتماعي</p>

## استشارة الجمهور

تعتبر المشاورات العامة حاسمة في تنفيذ مشاريع فعالة ومستدامة. ويدعم هذا المتطلب عملية التخطيط التشاركية على النحو الذي يقتضيه البنك الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المهم أن يشارك المستفيدون في دورة المشروع من التصميم إلى مرحلتي التنفيذ والرصد. وينطبق الأمر نفسه على أصحاب المصلحة المعنيين.

وأثناء عملية إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين، أجرى الاستشاري مشاورات مكثفة مع الجمهور وعدد من المؤسسات والمواطنين. كما أجريت زيارات لعدد من البلديات؛ حيث جمعت معلومات عن مشاريع المياه والصرف الصحي الحالية والمستقبلية. ومن هذه البلديات والمدن التي تم زيارتها: رام الله، قلقيلية، عنتابا، طولكرم، جنين، الخليل، طوباس، أريحا، مدينة غزة، خان يونس ورفح. وقد أجرى الخبير الاجتماعي مشاورات إضافية مع عدد من المؤسسات العامة والاجتماعية، المنظمات غير الحكومية والمواطنين خلال الأسبوع الأول من كانون أول 2017. وقد تم تفصيل ذلك في تقرير إطار سياسة إعادة التوطين.

لتسهيل إجراء مشاورات ذات مغزى أثناء تنفيذ المشاريع، يجب على سلطة المياه الفلسطينية، هيئات الحكم المحلي، وكذلك أي مؤسسات ذات صلة، أن تقدم جميع المواد والمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، وبشكل ولغة مفهومة للعامة. وينبغي الإعلان عن مكان وجود الوثائق ذات الصلة من خلال وسائط الإعلام شائعة الاستخدام. اعتماداً على المصلحة العامة في التأثيرات المحتملة للمشروع الفرعي وفترة التقييم البيئي ونوعه، قد يكون هناك حاجة إلى جلسة استماع عامة لنقل مخاوف أصحاب العلاقة بشكل أفضل.

## بناء القدرات والتدريب

سيطلب التنفيذ الفعال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية تعزيز القدرات الكافية للمؤسسات المنفذة لبرنامج الأمن المائي وأصحاب العلاقة الآخرين. وقد تم تغطية ذلك في الفصلين 8.3 و 8.4 من تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.